

محمل دارفور على ضوء الوثائق العثمانية

أ. مشارك - قسم التاريخ - كلية الآداب -
جامعة الخرطوم

د. أنعم محمد عثمان الكباشي

مستخلص

اعتمدت هذه الدراسة على الوثائق العثمانية الموجودة في الأرشيف العثماني، وهي وثائق مكتوبة باللغة العثمانية (التركية القديمة). وقد تناولت هذه الوثائق محمل دارفور الذي كان يُرسل إلى مكة المكرمة. وذكرت أن هذا المحمل قديم جداً، وهو عادة من عادات سلاطين تلك المنطقة. كما عكست لنا وجهة نظر الدولة العثمانية حول محمل دارفور. وبالطبع فإن تناول الوثائق العثمانية لهذا المحمل، يعكس مدى الأهمية التي كان يتمتع بها.

Abstract

This study was based on the Ottoman documents found on the Ottoman archive, and they were written in Ottoman language (Old Turkish). These documents dealt with the mahmal (محمل) of Darfur that was sent to Mecca. And they mentioned that that mahmal was so old, and it was one of the traditions of the Sultans of the region. They also revealed the perspective the Ottoman Empire had about the mahmal of Darfur. Of course, the fact that the Ottoman documents dealt with this mahmal reflects the importance it had.

مقدمة

تعتبر سلطنة دارفور من أهم الممالك الإسلامية التي نشأت في القارة الإفريقية، وهي سلطنة بلا شك تحوز على أهمية كبيرة، وذلك بالنظر إلى الأعمال الجليلة التي قدمتها للإسلام والمسلمين. ويأتي على رأس هذه الأعمال، إرسال محمل خاص من أرض دارفور إلى الأراضي المقدسة. وفي الحقيقة فإن إرسال هذا المحمل يعكس مدى الاستقلالية التي كانت تتمتع بها سلطنة الفور، فكما هو معلوم فإن الكيانات السياسية غير المستقلة، لا تملك القدرة على القيام بأي عمل من الأعمال ولو كان بصورة جزئية، فالاستقلالية هي الأساس في إنجاز الأعمال الكبيرة. وبالفعل فإن الاستقلال الذي تمتعت به سلطنة الفور مكنها من العمل بكل حرية، وبالتالي إنجاز أعمال كبيرة مثل إرسال المحمل إلى الحرمين الشريفين، وهو الأمر الذي جعلها تؤسس علاقاتها الخارجية على درجة من الندية والاحترام.

وفقا للمعلومات الموجودة في الوثائق العثمانية الرسمية، فإن عادة إرسال محمل من دارفور إلى الأراضي المقدسة، هي عادة قديمة وليست بالحديثة. وقد أشارت إحدى الوثائق العثمانية الصادرة عن دائرة الصدارة (مجلس الوزراء) إلى هذه المسألة، حيث ذكرت هذه الوثيقة المؤرخة بـ 15 شوال سنة 1321 هـ/ 3 يناير 1904م أن حاكم دارفور علي دينار قام بإرسال محمل من بلاده إلى بلاد الحجاز. وذكرت الوثيقة نفسها أن ابن حاكم وداي كان ضمن أفراد القافلة المرسله من طرف حاكم دارفور. وذكرت أن وداي تقع بين دارفور وبين طرابلس الغرب، وهي منطقة خاضعة لسلطة الدولة العثمانية. وبموجب خضوعها للدولة العثمانية، قام العثمانيون في السنة الماضية بإرسال عساكر وموظفين عثمانيين من طرابلس الغرب إليها. ولعل من أهم النقاط التي تلفت الانتباه في هذه الوثيقة هي إشارتها إلى أن أفراد قافلة دارفور سوف يتوجهون عقب أداء فريضة الحج إلى استانبول من أجل مقابلة السلطان العثماني. بيد أن الوثيقة لم تخبرنا عن سبب هذه الزيارة⁽¹⁾.

تتضمن وثيقة عثمانية أخرى صادرة بالرقم نفسه ومؤرخة بـ إلى البرقية المشفرة المرسله من ولاية الحجاز إلى الصدارة العثمانية. وبناء على ما جاء في هذه البرقية، فإن حكام دارفور يقومون بإرسال المحمل سنويا بصورة منتظمة. ولعل ذلك يعكس لنا مدى الأهمية التي يوليها حكام دارفور لمسألة إرسال المحمل إلى الأراضي المقدسة. ومن الملاحظ أنه سواء هذه الوثيقة أو الوثيقة السابقة، فكلاهما يشير إلى أن مسألة إرسال المحمل إلى مكة المكرمة، هي من اختصاص السلطان العثماني فقط، وذلك باعتباره أمير المؤمنين والخليفة الأعظم لهم. وبالتالي لا يحق لأي حاكم آخر القيام بهذه الوظيفة.

من المعلوم تاريخيا أن الدولة العثمانية بدأت في إرسال المحمل اعتبارا من عهد السلطان محمد الأول (1413-1421م)، وهو السلطان المشهور باسم "محمد جلبي"⁽²⁾. واعتبارا من هذا التاريخ استمر العثمانيون في إرسال المحمل إلى الأراضي المقدسة دون انقطاع إلى حوالي الربع الأول من القرن العشرين. وقد كان العثمانيون يطلقون على المحمل مصطلح "الصرة الهمايونية" أي الصرة السلطانية⁽³⁾، وهي القافلة التي كان يرسلها السلطان العثماني اعتبارا من التاريخ المذكور من العاصمة استانبول إلى أرض الحرمين الشريفين مكة المكرمة والمدينة المنورة. وبعد دخول أرض الحجاز تحت سلطة الدولة العثمانية في عام 1517م، بدأ إرسال الصرة السلطانية يتم بصورة منتظمة سنويا. والجدير بالذكر أنه كان يقام احتفال كبير في استانبول بالقافلة السلطانية قبل خروجها متوجهة إلى أرض الحجاز، وقد كان كبار رجال الدولة يشاركون في هذا الاحتفال الخاص بهذه القافلة. بل إن السلطان العثماني كان يشارك بنفسه في هذا الاحتفال العظيم⁽⁴⁾.

بيد أن الوثيقة موضوع البحث تشير إلى أن حكام تلك المناطق (يعني دارفور وما جاورها) يطلقون صفة المحمل على مجيئهم إلى أرض الحجاز، وتذكر أنه مما لا شك فيه أن محمل دارفور هو من النوع المذكور. وعلى النحو نفسه فقد أشارت الوثيقة إلى احتجاج الإنجليز من قيام علي دينار بإرسال برقية إلى ولاية الحجاز مباشرة، وقد قام بذلك لدى

وصوله إلى سواكن وهو في طريقه إلى الحجاز، إذ كان من الواجب عليه أن يقوم أولاً بمخاطبة خديوية مصر، ثم تقوم الخديوية بإحاطة الباب العالي علماً بتفاصيل المسألة.

ويعود السبب في ذلك إلى أن خديوية مصر كانت تابعة للدولة العثمانية، في حين أن دارفور كانت تقع خارج حدود سلطة العثمانيين. وبالرغم من أن دارفور لم تكن خاضعة للعثمانيين، إلا أن حكامها قاموا في السنة الماضية، أي في عام 1320هـ/1902م برفع العلم العثماني على أراضيهم. وحسب ما جاء في هذه الوثيقة فإن حكام دارفور كانوا فخورين جداً بمسألة رفع العلم العثماني على أراضيهم⁽⁵⁾. وفي الواقع فقد ذكرت إحدى الوثائق العثمانية المؤرخة بـ 3 ذي الحجة سنة 1325هـ/7 يناير 1908م أن حاكم دارفور أرسل أحد وكلائه ويدعى "محمد الشيخ سيماي أفندي" إلى مكة المكرمة، وفي معيته أمانة الصرة. وحسب ما جاء في محتويات الوثيقة المذكورة فقد كان الوكيل المشار إليه مكلف بطلب علم من العثمانيين، خاصة وأن دارفور ليس بها أي علم من الأعلام الأجنبية حتى الآن. ولهذا السبب فهو يرجو أن تقوم الدولة العثمانية بمحنهم علماً عثمانياً. ووفقاً للبرقية الواردة من ولاية الحجاز، فسوف يتم النظر في هذا الموضوع عقب انتهاء موسم الحج⁽⁶⁾. من خلال ما جاء في متن هذه الأوراق الرسمية نصل إلى نتيجة مفادها أن دارفور ظلت أرض مستقلة عصرية على الغزاة حتى التاريخ المذكور. وبالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن حكامها يسعون إلى تأمين بلادهم والمحافظات عليها من الدول الاستعمارية. وربما هذا هو السبب الذي جعلهم يتجهون إلى الدولة العلية العثمانية طالبين منها مدعم بأحد أعلامها حتى يرفرف في سماء دارفور معلناً عن عرى الصداقة القوية التي تربط ما بين حكام دارفور والحكام العثمانيين. وبهذه الطريقة لن تتمكن أي دولة من الدول الاستعمارية من محاولة ضم دارفور إلى سلطتها خاصة إنجلترا وفرنسا. بناء على ذلك يجب أن ننظر إلى مسألة رفع العلم العثماني هذه باعتبارها رمز للعلاقات الوطيدة بين دارفور والسلطنة العثمانية، وليس نوعاً من أنواع الاستعمار.

ومن الواضح أن مسألة رفع العلم العثماني على أراضي دارفور لم تكن ناتجة عن ضغوطات من طرف الحكومة العثمانية، وإنما نابعة من نظرة محبة وصداقة من حكام دارفور تجاه الدولة العثمانية، وذلك على أساس أن الدولة العثمانية هي دولة إسلامية تقوم ببذل جهود كبيرة من أجل خدمة المسلمين خاصة أولئك الموجودين في أرض الحجاز. وكما هو معلوم فإن سلطنة دارفور كانت تتبنى السياسة نفسها التي تنتهجها الدولة العثمانية. ولهذا السبب فقد رأت أنه لا يوجد أدنى حرج من رفع العلم العثماني على أراضي دارفور.

ومن جانب آخر تطرقت إحدى الوثائق العثمانية إلى البرقية المشفرة المرسلة بصورة مشتركة من طرف أمير مكة المكرمة والي ولاية الحجاز إلى دائرة الصدارة العظمى العثمانية. وقد تناولت هذه البرقية قيام الحكام الزوج في إفريقيا الوسطى بتجهيز وإعداد المحمل منذ سنوات عديدة. وقد ذكرت هذه الوثيقة الصادرة بتاريخ 14 كانون الأول سنة 1319/27

ديسمبر 1903م إلى قيام حاكم دارفور علي دينار بترتيب المحمل، والتحرك به هو وبعض أقاربه إضافة إلى مائة حاج من دارفور إلى سواكن من أجل التوجه إلى مكة المكرمة. ووفقا لمحتويات هذه البرقية فسوف يحظى هذا الوفد رفيع المستوى بالاحترام والتقدير والتبجيل، وذلك لدى وصوله إلى جدة خلال بضعة أيام. وقد ذُلت الوثيقة بتوقيع والي الحجاز "أحمد راتب" وأمير مكة المكرمة "عون الرفيق"⁽⁷⁾.

أما الوثيقة الصادرة من دائرة الصدارة العثمانية بتوقيع الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) "فريد" بتاريخ 8 شوال سنة 1321 هـ/ 27 ديسمبر 1903م فقد أمنت على ما جاء في الوثيقة السابقة، خاصة فيما يتعلق بضرورة معاملة وفد علي دينار المعاملة التي تليق به، مع تقديم كافة أنواع المساعدات اللازمة، وهي المساعدات التي يجب أن يحظى بها المشار إليه والوفد المرافق له، وذلك لدى وصولهم إلى جدة. وفي الوقت نفسه فقد أشارت هذه الوثيقة إلى البرقية المشتركة التي كان قد أرسلها أمير مكة المكرمة والي ولاية الحجاز الجليلة حول ما يجب القيام به في هذا الموضوع⁽⁸⁾.

ومن جهة أخرى فإن الوثيقة الصادرة من القصر السلطاني العثماني بتاريخ 9 شوال سنة 1321 هـ/ 28 ديسمبر 1903م فقد أشارت أيضا إلى تحرك علي دينار وفي معيته محمل دارفور إلى سواكن قاصدين الأراضي المقدسة. غير أن الإضافة الجديدة في هذه الوثيقة تتمثل في قيام الصدر الأعظم العثماني بإصدار مذكرة بتاريخ 8 شوال سنة 1321 هـ/ 27 ديسمبر 1903م تتعلق بالموضوع المشار إليه. ومن الملاحظ أن مذكرة الصدر الأعظم هذه اعتمدت على ما جاء في متن البرقية المرسله من إمارة مكة المكرمة وولاية الحجاز الجليلة. وحسب ما جاء في مذكرة الصدر الأعظم، فإن توجه الوفد المذكور لأداء فريضة دينية، هو أمر لا غبار عليه، بيد أن مسألة ترتيب وتجهيز محمل وإرساله إلى أرض الحجاز، هو من اختصاص صاحب المقام الشريف جناب الخليفة الأعظم (السلطان العثماني) فقط. وقد صدر مرسوم سامي سلطاني حول هذا الموضوع⁽⁹⁾.

كما هو ملاحظ فإن الدولة العثمانية كانت متحفظة بدرجة كبيرة على قيام سلاطين دارفور بإرسال محمل إلى الأراضي المقدسة. ولعل هذه الوثائق الصادرة من أرفع الدوائر الإدارية العثمانية تمثل دليلا قويا على ذلك. فعلى سبيل المثال فإن السلطة العثمانية لا ترفض البتة زهاب مجموعة من المسلمين إلى مكة المكرمة من أجل أداء فريضة الحج، إنما ترفض مبدأ تجهيز المحمل وإرساله إلى الحجاز. وقد أوضحت الوثائق العثمانية سبب هذا الرفض، والذي يتمثل في أن قضية إرسال المحمل كل عام إلى الأراضي المقدسة، هو من مهمات واختصاص السلطان العثماني. ومن الواضح أن سلاطين الدولة العثمانية نظروا إلى محمل دارفور باعتباره تدخلا في الشؤون الداخلية لدولتهم، باعتبار أن السلطان العثماني هو المنوط به فقط إرسال المحمل إلى الأراضي المقدسة، وليس بقية الحكام المسلمين الآخرين. وفي الواقع فإنه لم يكن في وسع الدولة العلية العثمانية منع حكام دارفور من إرسال

المحمل إلى مكة المكرمة. ويتعلق الأمر هنا بناحية سياسية مهمة للغاية، وهي أن دارفور لم تكن ولاية تابعة للعثمانيين، ولا تتبع للدولة العثمانية بأي صورة من الصور. وعلى هذا الأساس لن يكون في مقدور الدولة العثمانية إصدار أوامر وقرارات بحق سلطنة دارفور، خاصة مسألة إرسالها محمل إلى مكة المكرمة. وفي مقابل ذلك كان حكام دارفور ينظرون إلى الدولة العلية العثمانية نظرة إيجابية على أساس أن العثمانيين كانوا يحملون لواء الإسلام، ويقدمون خدمات جليلة لخدمته وخدمة المسلمين. وهنا لابد من الإشارة أيضا إلى أن الدولة العثمانية لم يكن لديها أدنى عدا مع حكام دارفور، وكل ما في الأمر أنها كانت تتحفظ على قيام هؤلاء الحكام بإرسال المحمل.

وعلى النحو نفسه فإن الوثيقة العثمانية المؤرخة الصادرة بتاريخ 17 كانون الأول سنة 1319/30 ديسمبر 1903م تؤكد على حرية زهاب حاكم دارفور والوفد الذي في معيته إلى الأراضي المقدسة من أجل أداء فريضة الحج. وفي الوقت نفسه فإنها تتحفظ على أن يقوم هذا الحاكم بإرسال محمل من بلاده إلى بلاد الحرمين الشريفين⁽¹⁰⁾. وفي هذا الإطار فإن الوثيقة العثمانية المؤرخة بـ 24 كانون الأول سنة 1319/6 يناير 1904م تؤكد على مسألة أنه لا يوجد أي نوع من أنواع المحاذير فيما يتعلق بزهاب حاكم دارفور أو وفد من تلك المناطق إلى مكة المكرمة لأداء فريضة الحج⁽¹¹⁾.

ومن جهة أخرى فإن الوثيقة الصادرة من دائرة رئاسة الكتابة بالقصر السلطاني العثماني بتاريخ 16 شوال سنة 1321 هـ/4 يناير 1904م تشير إلى أن إرسال محمل من طرف حكام دارفور، هو أمر غير رسمي، وهو يأتي من باب العادة، إذ درج حكام تلك المنطقة على إرسال وفد باسم المحمل. بناء على ذلك أكدت الوثيقة على أنه ليس هناك ما يحول دون توجه الوفد المشار إليه إلى أرض الحجاز. ونسبة لأهمية هذه القضية، فقد أصدر السلطان العثماني مرسوما ساميا ينص على ضرورة إجراء ما هو لازم في هذا الموضوع⁽¹²⁾. انطلاقا من محتوى هذه الوثيقة، نستشف أن ما يطلبه المرسوم السلطاني العثماني هو عدم منع محمل دارفور من التوجه إلى الأراضي المقدسة. ومن الضروري هنا أن ننتبه إلى دقة العثمانيين، إذ تعمدوا إطلاق مفردة "وفد" بدلا عن مفردة "محمل"، وذلك في إشارة واضحة إلى عدم اعترافهم التام بوجود محمل آخر غير المحمل الذي ترسله الدولة العثمانية. ومن الملاحظ كذلك أنهم عندما يستخدمون مصطلح "محمل" دارفور، يشيرون إليه بكونه عادة درج حكام دارفور على القيام بها منذ فترات تاريخية سابقة، وهو الأمر الذي يعني أن هذا المحمل ليس محملا رسميا، وإنما هو مجرد تقليد لا أكثر.

من خلال ما تم عرضه سابقا، نلاحظ أن العلاقة بين السلاطين العثمانيين وسلاطين دارفور لم تكن على درجة سيئة، إنما كانت في أحسن حالاتها، وذلك بالرغم من تحفظ الدولة العثمانية الواضح من مسألة قيام سلاطين دارفور بإرسال محمل خاص بهم إلى الأراضي المقدسة. وفي الواقع فإنه يوجد عدد من الوثائق العثمانية الرسمية يشير إلى هذه

العلاقات الطيبة بين الطرفين. وبالإضافة إلى ذلك فإن الإدارة العثمانية تعترف اعترافاً صريحاً باستقلالية دارفور، وأنها ليست خاضعة لأي قوة أجنبية. وفي الوقت نفسه فإن ذلك يعتبر اعترافاً ضمنياً من الدولة العثمانية بعدم سيطرتها على منطقة دارفور، وأن العلاقات الموجودة بين الجانبين، هي علاقات يسودها الاحترام والتقدير. وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا الاعتراف يمثل مدى الثقل السياسي والديني الذي كانت تمثله سلطنة الفور بالنسبة للدولة العثمانية، وهو الأمر الذي جعل العثمانيين يقرون باستقلاليتها، وعلاقاتها الطيبة معهم. وفي ذات الإطار تشير الوثيقة إلى الهدايا التي كانت قد أرسلتها الحكومة العثمانية في السابق إلى سلطنة الفور. بل وتؤكد أن تكريم مثل هؤلاء الحكام المسلمين (أي حكام دارفور)، هو من ضمن الواجبات التي ينبغي على مقام الخلافة العظمى باستانبول القيام بها. إن قيام حكام دولة ما بتكريم حكام إحدى الدول الأخرى، يعني بصورة أو بأخرى مدى العلاقات الوطيدة التي تربط بين الجانبين، فمسألة تبادل الهدايا هي مؤشر لوجود علاقات طيبة بين الدولتين، ولعل الوثائق العثمانية تعكس لنا ذلك بوضوح تام. ونجد من الأدلة الأخرى التي تؤكد على متانة العلاقات بين حكام دارفور وسلاطين الدولة العثمانية، هي لجوا هؤلاء الحكام إلى السلاطين العثمانيين فيما يتعلق بتدخل الموظفين المصريين في حركة مواطني دارفور جيئةً وذهاباً لأي غرض من الأغراض سواء للتجارة أو للحج أو غيرهما. ولم يخيب السلاطين العثمانيين ظن حكام دارفور فقد قاموا بمخاطبة والي مصر طالبين منه عدم التدخل في شؤون مواطني دارفور، على اعتبار أن هذا الأمر خارج سلطاته الممنوحة له⁽¹³⁾.

بناءً على الخطاب المرسل باللغة العربية بتوقيع حاكم دارفور إلى السلطان العثماني بتاريخ 14 ربيع الأول 1261هـ/ 24 مارس 1845م، فقد أصبح الموظفون المصريون يمثلون عائقاً كبيراً أمام استمرارية المراسلات بين سلاطين دارفور وسلاطين الدولة العثمانية. ولهذا السبب فإن سلطان دارفور يرجو من السلطان العثماني إصدار مرسوم سامي سلطاني يمنع الموظفين المشار إليهم من التدخل في الشؤون الخاصة بدارفور، وعلاقاتها مع الدولة العثمانية. كما يشير الخطاب كذلك إلى مدى الاحترام والتقدير الذي يحظى به حكام دارفور لدى السلاطين العثمانيين. وفي هذا الصدد يشير حاكم دارفور إلى أن جده حظي بهدايا قيمة من طرف السلطان العثماني. وقد تمثلت هذه الهدايا في مسبحة من اللؤلؤ وخاتم من الياقوت وسيف مرصع بالجواهر. وحسب إفادة الحاكم المذكور، فإنه لا يزال يحتفظ بهذه الهدايا من باب التبرك والتمن بها.

من النقاط المهمة التي تلفت الانتباه في هذا الخطاب الموجه من حاكم دارفور إلى سلطان الدولة العثمانية، هي إشارته إلى أنه لا يزال يحتفظ بالهدايا السلطانية المذكورة. بل يشير إلى أن مراسم الجلوس على كرسي الحكم في سلطنة دارفور لا تكتمل إلا بعد التوشح بالهدايا المذكورة. وفي الواقع فإن هذا أمر مثير للاهتمام. ومن الضروري جداً إعداد بعض

الدراسات حول مثل هذه النقاط غير المرئية ذات الأثر الكبير على سير العلاقات وتطورها بين الدول. زفي الواقع فإن جميع هذه المعلومات المأخوذة من المصادر العثمانية الأولية تعكس نقطة محورية واحدة، وهي وجود علاقات متينة بين الدولة العثمانية وسلطنة الفور.

ومن جهة أخرى فإن حاكم دارفور يذكر في خطابه هذا الموجه إلى السلطان العثماني أن خطبة الجمعة في جوامع دارفور تقرأ باسم سلطان الدولة العلية العثمانية، ويقوم الجميع بعد أداء الصلاة بالدعاء للسلطان بأن يمنحه الله عز وجل النصر المؤزر وأن يؤيده ويعلي شأنه. وحسب ما جاء في الخطاب المذكور، فإن عدد الجوامع في دارفور خلال تلك الفترة التاريخية يبلغ واحد وأربعين جامعاً⁽¹⁴⁾. وفي مقابل ذلك فإن حكام دارفور كانوا بالفعل يحظون بتقدير واحترام كبير من قادة الدولة العثمانية، وعلى رأسهم السلطان والصدر الأعظم. وعلى سبيل المثال جاء في استهلاكية الخطاب الموجه من الصدر الأعظم العثماني إلى حاكم دارفور بتاريخ 26 شعبان 1271هـ/13 مايو 1855م ما يلي: ”فخر الأمراء والحكام، حائز المفاخر والاحترام، صاحب العز والاحتشام، المختص بمزيد عناية الملك العلام، أدامه الله على مر الأيام، بعد بيان الشوق الوافر والحب المتكاثر، نفيد مقامكم السامي بوصول إبراهيم أفندي ...“⁽¹⁵⁾.

أما إذا رجعنا إلى مسألة لماذا يتحفظ العثمانيون على قيام سلاطين دارفور بإرسال المحمل إلى الأراضي المقدسة؟ فإن الإجابة على هذا السؤال ربما تأخذ منحنيين اثنين هما، أولاً: حسب فهم السلاطين العثمانيين، فإن قضية إرسال المحمل إلى أراضي الحجاز، هي قضية خاصة بالسلطان العثماني فقط، ولا يجوز لأي حاكم آخر القيام بهذه المهمة. وربما يعود السبب في ذلك إلى أبعاد سياسية، وهي أن قيام أحد سلاطين المسلمين بإرسال هذا المحمل إلى مكة المكرمة، يعني بصورة أو أخرى تابعة هذه الأرض المباركة للحاكم المشار إليه. لذا فإن قيام حاكم آخر أو حكام آخرون بالعمل نفسه، يشير أيضاً إلى احتمالية اندلاع نزاع بين هؤلاء الحكام، أو على الأقل منازعة الحاكم المذكور في مهمته المقدسة التي يقوم بها، وهو الأمر الذي يعني وجود خطر على مكانته السياسية في العالم الإسلامي وعلى وجه الخصوص في أرض الحجاز، باعتباره حامياً للأراضي المقدسة والمحافظ على أمن المسلمين من الأعداء⁽¹⁶⁾.

ثانياً: من الواضح أن هناك بعض الحجاج السودانيين كانوا يرفضون العودة إلى بلادهم بعد انقضاء موسم الحج. وبالإضافة إلى رفضهم لمبدأ العودة إلى بلادهم، فإن هؤلاء الحجاج كانوا يتسللون وسط العربان للقيام بالأعمال غير القانونية. وبناء على هذا الأمر الخطير تشكل مجلس خاص من الإدارة العثمانية للنظر في مسألة السودانيين هؤلاء. وبعد التداول والنقاش قرر المجلس المذكور منع السودانيين من الوصول إلى الحجاز، مع ضرورة المحافظة على أمن السواحل، وتوفير مجموعة من السفن السلطانية للقيام بذلك. وحسب المعطيات المتوفرة من خلال التحقيقات التي أجريت في هذه المسألة، فإن السودانيين المذكورين يرفضون فكرة العودة إلى بلادهم بسبب التعديات التي يقوم بها عثمان دقنة.

ولعل المذكورين اتخذوا هذه التعديلات ذريعة لهم للبقاء في أرض الحجاز. عليه فقد قررت الدولة العثمانية نقل هؤلاء السودانيين المخالفين إلى مناطق بعيدة عن الحجاز مثل بنغازي، وتم إصدار الأوامر اللازمة في هذا الخصوص إلى نظارة (وزارة) الداخلية من أجل القيام بما هو مطلوب.

والجدير بالذكر أن المجلس المذكور تشكل من ناظر الخارجية، وناظر الداخلية، وناظر البحرية، وقائد الجيش، ورئيس مجلس شورى الدولة، وشيخ الإسلام، والصدر الأعظم، ومستشار الصدارة، وناظر المعارف، وناظر التجارة والأشغال العامة، وناظر الأوقاف السلطانية، ووكيل ناظر المالية، وناظر العدل⁽¹⁷⁾.

خاتمة

من خلال المعلومات الواردة في الوثائق العثمانية الرسمية يمكن القول أن هذه الدراسة الأولية توصلت إلى بعض النتائج المتعلقة بمحمل دارفور. ويمكن أن نوضح هذه النتائج في النقاط التالية، أولاً: لقد حظي محمل سلاطين دارفور بانتشار واسع على مستوى العالم الإسلامي، ووصلت أخباره حتى عاصمة الدولة العثمانية استانبول. ثانياً: من الواضح أن محمل دارفور لم يكن بالشيء البسيط اليسير، بل كان عملاً كبيراً تقوم به إحدى الممالك الإسلامية المعروفة. ولهذا السبب وجد الاهتمام الكبير من طرف الدولة العلية العثمانية، وهي الدولة الإسلامية الأولى في تلك الفترة، وقد آلت على نفسها حماية المسلمين من كل عدو، والدفاع عن الحرمين الشريفين. إذن فإن اهتمام دولة بحجم الدولة العثمانية بمحمل دارفور يشير إلى أهمية هذا المحمل وضخامته. وانطلاقاً من هذه النقطة لابد أن ننظر إليه باعتباره عملاً كبيراً يقوم به حاكم السلطنة من أجل خدمة الإسلام والمسلمين في أرض الحرمين الشريفين. ثالثاً: لقد عكس لنا محمل دارفور العلاقات التي كانت سائدة بين الدولة العثمانية وبين سلطنة الفور، وهي علاقات كما ذكرنا كانت مبنية على أساس الود والصداقة والإخوة الإسلامية. وبالتالي لم يؤثر إرسال المحمل عليها سلباً. ولا شك أن هذه نقطة تحسب لصالح سلاطين الفور وكذلك سلاطين الدولة العثمانية. رابعاً: إن عدم اعتراف سلاطين الدولة العثمانية بمحمل دارفور، لا يعني عدم أهمية هذا المحمل، إنما يعكس لنا رؤية الدولة العثمانية المتعلقة بضرورة وجود محمل واحد يتجه إلى أراضي الحجاز، وهو المحمل السلطاني العثماني الذي يتحرك سنوياً من استانبول عاصمة الخلافة.

الملاحق

ملحق رقم (1)

I. HUS 112/44

هو

قصر يلدز السلطاني

دائرة رئاسة الكتابة

7688

إن المحمل المرسل من طرف حاكم دارفور إلى الحجاز لم يتم تجهيزه وترتيبه بصورة رسمية، إن أن الحكام الموجودين في تلك الأرجاء يقومون في بعض الأحيان بإرسال وفد باسم المحمل، وهذا تقليد موجود منذ القديم. وهكذا فإن الوفد الذي في هذه السنة يسير وفقا للمنوال نفسه. والجدير بالذكر أن ابن حاكم وداي _الواقعة تحت إدارة الدولة العثمانية_ كان ضمن أعضاء هذا الوفد. وحسب ما هو شائع ومنتشر، فإن المشار إليهم يرغبون في الذهاب إلى استانبول عقب أداء فريضة الحج من أجل لقاء صاحب المقام العالي جناب السلطان. وقد أصدرت ولاية الحجاز الجلييلة إعلاما في هذا الخصوص. ومن جهة أخرى اطلع صاحب المقام العالي على المذكرة الخاصة الصادرة من حضرة الصدر الأعظم بتاريخ 51 شوال سنة 1231، والتي تتعلق بالموضوع نفسه. وبالنظر إلى الإيضاحات المعروضة، فإنه ليس هناك أي محذور من توجه الوفد المذكور إلى الحجاز. ولهذا السبب فقد صدر مرسوم سامي شريف من جناب الخليفة الأعظم بإجراء ما هو لازم. والأمر والفرمان في هذا الباب لحضرة من له الأمر.

في 16 شوال سنة 321 (1321)

رئيس كتاب حضرة السلطان

العبد الضعيف

”تحسين“.

ملحق رقم (2)

I. HUS 112/25

هو

قصر يلدز السلطاني

دائرة رئاسة الكتابة

7493

لقد تم إعداد وتجهيز محمل من طرف حاكم دارفور علي دينار، ووصل المشار إليه مع ابن عمه ومعهما مائة من الحجاج إلى سواكن. وفي هذا الصدد أصدر الصدر الأعظم

مذكرة خاصة بتاريخ 8 شوال سنة 1231 تدور حول المعلومات التي قدمتها إمارة مكة المكرمة وولاية الحجاز الجلييلة حول هذا الموضوع. وقد اطلع صاحب المقام العالي على هذه المذكرة. إن توجه الحجاج المذكورين لأداء فريضة دينية، لهو أمر لا غبار عليه. بيد أن ترتيب الحمل وتجهيزه، هو من اختصاص صاحب المقام الشريف حضرة الخليفة الأعظم. بناء على ذلك يجب الالتزام بما نص عليه المرسوم السامي الشريف الصادر من جناب الخليفة الأعظم حول هذا الموضوع. والأمر والفرمان في هذا الباب لحضرة من له الأمر.

في 9 شوال سنة 321 (1321)

رئيس كتاب حضرة السلطان

العبد الضعيف

”تحسين“.

ملحق رقم (3)

BEO 2244/168243

الصدارة العظمى

دائرة المكاتبات

الرقم: _

تاريخ الورد: _

تاريخ التسويد: 17 كانون الأول سنة 1319

المقابلون: _

المبيض: _

المسود: _

تاريخ التبييض: 17 (كانون الأول سنة 1319)

شفرة إلى ولاية الحجاز

ج (جواب)

لا يمكن بأي حال من الأحوال النطق بأي شيء فيما يتعلق بذهاب حاكم دارفور والوفد المرافق له من أجل أداء فريضة دينية. بيد أن تجهيز الحمل وترتيبه يعتبر من اختصاص صاحب المقام الشريف الخليفة الأعظم. بناء على ذلك ينبغي ألا يتم إرسال الحمل المذكور، شريطة أن يتحقق هذا الأمر بصورة مناسبة.

العبد الضعيف

يوجد توقيع.

ملحق رقم (4)

Y. A. HUS 463/40

هو

الباب العالي

دائرة الصدارة

أمدي ديوان همايون

3319

لقد قام الحكام الزوج الموجودين في إفريقيا الوسطى بترتيب المحمل وتجهيزه منذ سنوات عديدة، وبالإضافة إلى ذلك يقومون دائماً بإرسال أعداد كبيرة من الحجاج. وفي هذه المرة قام حاكم دارفور حضرة علي دينار بترتيب المحمل وتجهيزه، حيث وصل هو وابن عمه ومائة من الحجاج الآخرين إلى سواكن، وسوف يحظون بالمساعدة اللازمة لدى وصولهم إلى جدة خلال بضعة أيام. والجدير بالذكر أنه وردت برقية مشتركة في هذا المعنى من إمارة مكة المكرمة وولاية الحجاز الجليلة. وتم تقديم وعرض هذه البرقية طياً، سيدي.

في 8 شوال سنة 1321 (1321)

الصدر الأعظم

”فريد“.

ملحق رقم (5)

Y. A. HUS 463/101

هو

الباب العالي

دائرة الصدارة العظمى

قسم المكاتبات

عدد

البرقية المشفرة الواردة من ولاية الحجاز

ج (جواب) 17 كانون الأول سنة 1319

إن المحمل المرسل من طرف حاكم دارفور علي دينار لا يحمل الصفة الرسمية التي يحملها المحمل المرسل من استانبول ومصر. وعلى الوجه الذي تم به عرض ذلك سابقاً، فإن بعض حكام تلك المناطق يطلقون صفة المحمل على مجيئهم (إلى أرض الحجاز). ولا يوجد هناك أدنى شك من أن محمل دارفور هو من ذلك النوع. وبالرغم من أن هذا المحمل يرد بصورة رسمية كل عام، إلا أنه من الواجب عدم الموافقة بإرساله، شريطة أن يتم هذا الأمر بصورة مناسبة ولائقة. ومن جهة أخرى فلم يقبل الإنجليز بقيام حاكم دارفور بإرسال

برقية إلى ولاية الحجاز مباشرة. والحال أنه كان يجب عليه مخاطبة خديوية مصر الواقعة تحت حكم الدولة العلية العثمانية، ومن هناك تتم مخاطبة الباب العالي. ومع أن دارفور لا تقع تحت حماية خديوية مصر، إلا أنها قامت اعتباراً من السنة الماضية برفع العلم العثماني على أراضيها، وهي فخورة بذلك. ومن جانب آخر فليس لدينا أي معلومات تدور حول إرسال برقية في هذا الخصوص إلى الخديوية. أما إذا جئنا إلى ابن حاكم وداي الواقعة بين دارفور وبين طرابلس الغرب، فهو ينوي زيارة صاحب المقام العالي جناب السلطان، وذلك بعد أداء فريضة الحج. وكما هو معلوم فإن وداي تقع تحت سلطة الدولة العثمانية. وحسب ما هو شائع هنا، فقد توجهت مجموعة من العساكر والموظفين في السنة الماضية من طرابلس الغرب إلى وداي. أما فيما يتعلق بالمشار إليهم، فسوف يغادرون سواكن في يوم غد متوجهين إلى جدة. وفي حالة أن يصدر قرار في هذا الخصوص، فسوف يتم التحرك وفقاً لمحتواه.

في 20 كانون الأول سنة 319 (1319)

والي الحجاز

”أحمد راتب“.

المصادر والمراجع: أولا: الوثائق العثمانية

- Y. A. HUS 463/40.
- Y. A. HUS 463/101 (1).
- Y. A. HUS 463/101 (2).
- Y. A. RES 45/31.
- DH. MUI 45-1/36.
- İ. HUS 112/25.
- İ. HUS 112/44.
- İ. HR 119/5835 (1).
- İ. HR 119/5835 (2).
- İ. HR 121/6047.
- BEO 2244/168243.
- BEO 2246/168445.
- HR. MKT 108/73.
- HR. MKT 108/96.
- HR. SYS 966/24.

ثانيا: المراجع

- Buzpınar, Tufan -Mustafa KüçükKaşçı, "Haremeyn", DİA, XVI, İSTANBUL, 1997, p. 153-157.
- ATALAR, Münir, OSMANLI DEVLETİ'NDE SURRE-İ HUMAYUN VE SURRE ALAYLARI, ANKARA, 1991.
- ATEŞ, İbrahim "OSMANLI ZAMANINDA MEKKE VE MEDİNE'YE GÖNDERİLEN PARA VE HEDİYELER", VAKIFLAR DERGİSİ, XIII, 1981.
- ELKABASHI, Anam Mohamed Osman SURRA DEFTERLERİ VE 1049/1639 TARİHLİ SURRE DEFTERİ, YÜKSEK LİSANS, İSTANBUL, 2001.
- INLACIK, Halil THE OTTOMAN EMPIRE, THE CLASSICAL AGES 1300-1600, LONDON, 1973.

- الكباشي، أنعم محمد عثمان ، المدينة المنورة في النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي وفقا للوثائق العثمانية، المدينة المنورة، 1436 هـ.

- (1) 1OSMANLI ARŞİVİ (OA), Y. A. HUS 463/101.
- (2) 2Anam Mohamed Osman ELKABASHI, SURRA DEFTERLERİ VE 1049/1639 TARIHLI SURRE DEFTERİ, YÜKSEK LİSANS, İSTANBUL, 2001, p. 11.
- (3) انظر أنعم محمد عثمان الكباشي، المدينة المنورة في النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي وفقا للوثائق العثمانية، المدينة المنورة، 1436 هـ، ص. 90-112.
- (4) 4Münir ATALAR, OSMANLI DEVLETİ'NDE SURRE-İ HUMAYUN VE SURRE ALAYLARI, ANKARA, 1991, p. 9; İbrahim ATEŞ, "OSMANLI ZAMANINDA MEKKE VE MEDİNE'YE GÖNDERİLEN PARA VE HEDİYELER", VAKIFLAR DERGİSİ, XIII, 1981, p. 118; Tufan Buzpınar-Mustafa KüçükKaşçı, "Haremeyn", DİA, XVI, İSTANBUL, 1997, p. 153-157.
- (5) 5OA, Y. A. HUS 463/101, Date:
- (6) 6OA, DH. MUİ 45-1/36.
- (7) 7OA, Y. A. HUS 463/40.
- (8) 8OA, Y. A. HUS 463/40.
- (9) 9OA. İ. HUS 112/25.
- (10) 10OA, BEO 2244/168243.
- (11) 11OA, BEO 2246/168445.
- (12) 12OA, İ. HUS 112/44.
- (13) 13OA, İ. HR 119/5835; HR. SYS 966/24.
- (14) 14 OA, İ. HR 119/5835; HR.MKT 108/96; İ. HR 121/6047.
- (15) 15OA, HR. MKT 108/73.
- (16) 16Halil INLACIK, THE OTTOMAN EMPIRE, THE CLASSICAL AGES 1300-1600, LONDON, 1973. P. 320-323.
- (17) 17OA, Y. A. RES 45/31.